

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذه الجامعة العريقة ، مشاركا معكم في إطلاق كرسي مؤسسة رينو وجامعة القديس يوسف لإدارة السلامة المرورية، وبرنامج الماجستير الذي ستؤمّنه الجامعة في هذا الاختصاص الذي بات يشكل حاجة ملحة يفرضها تزايد حوادث السير بنسب مقلقة، استنادا الى الاحصاءات المتوافرة ، ما وقع خسائر كبيرة في الأرواح والاضرار الجسدية والمادية ، وفرض أستنفار كل الطاقات للحد من الاضرار وتأمين السلامة المرورية المطلوبة .

لقد قدرت منظمة الصحة العالمية الخسائر الناتجة عن حوادث السير بأكثر من سبعة مليارات دولار سنويا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا رقم ضخم جدا ، لكن الأخطر منه هو المعاناة الإنسانية الناتجة عن هذه الحوادث. فأى عائلة في لبنان لم تُصَب بفاجعة سببها انعدام السلامة المرورية، وكم من مأساة حلت نتيجة هذه الحوادث التي تتنوع اسبابها لكن نتائجها المؤلمة واحدة .ووفق احصاءات منظمة الصحة العالمية فان ما بين 2000 الى 2500 شخص يتوفون سنويا في لبنان ، ثلاثة وثلاثون منهم بسبب حوادث السير .

من هذا المنطلق عقدنا العزم في الحكومة على تفعيل الاجراءات الآلية الى تحقيق السلامة المرورية ، بدءا بالتشدد في الاجراءات الخاصة باستيراد المركبات للتأكد من سلامتها ، مروراً بتفعيل دور الوزارات والادارات المعنية، في تطبيق متطلبات هذه السلامة على الطرقات المستحدثة او المؤهلة ، اضافة الى تحديث قانون السير والتشدد في تطبيقه. لكن الاساس يبقى في التوعية لا سيما لأبناء جيل الشباب على أهمية احترام قوانين القيادة والسلامة المرورية على اختلاف شروطها. وفي هذا المجال نثمن عاليا دور هيئات المجتمع المدني التي تساهم في حملات التوعية للحد من حوادث السير .

ايها الاخوة ،

من بين المشاريع التي نحن في صدد إعدادها في الحكومة حاليا وضع قانون عصري للسير بالتعاون مع المجلس النيابي، والعمل على إنشاء هيئة مستقلة للسلامة المرورية تنسق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية وتتعاون مع مختلف هيئات المجتمع وفق ما هو مطبق في كثير من الدول المتقدمة . واذ نشيد بهذه المبادرة الطيبة، نقدر أن ينضم إلى مؤسسة رينو وجامعة القديس يوسف في هذا المشروع الرائد جميع المعنيين من هيئات وتجمعات . كما نأمل أن يحظى هذا المشروع بدعم مروحة واسعة من المؤسسات والهيئات والمنظمات والشركات.

أيها الحفل الكريم

في رحاب جامعة القديس يوسف العريقة بالتعليم والتربية على المواطنة اقول إذا كان التعليم في جوهره رسالة فهذه الرسالة هي من أسمى الرسائل إذ أن غايتها صناعة الإنسان ،فلنتعاون جميعا ، في الحكومة والمؤسسات التربوية وهيئات المجتمع المدني ،عبر برامج التربية والتعليم في المدارس والجامعات لتربية مواطن لبناني غيور على مصلحة بلده، يسرع الخطى لنقل المجتمع اللبناني من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج يؤمن العيش الرغيد لأبنائنا، في إطار التربية على المواطنة وعلى التضامن والتكامل والتنافس البناء نحو الأفضل . وإنني على قناعة أن المسؤولية الأولى في هذا الاطار تقع على المؤسسات التربوية في ترسيخ مفاهيم المواطنة الصحيحة بين الشباب اللبناني بعيدا عن الانقسامات والخلافات الظرفية التي يجب أن يكون الجيل الجديد في منأى عنها مستفيدا من أخطائنا ومن عبر الماضي.

ايها السادة ،

إذا كنا نعول على المؤسسات التربوية ، لاسيما الجامعية منها ، فاننا لا نعفي انفسنا ،نحن اهل السياسة والقيومون على مؤسسات الدولة، من مهمة اساسية علينا ان نقوم بها وهي توفير المناخات الملائمة لاجيالنا الطالعة كي تتمكن من الانصراف الى نهل العلم والمعرفة والخبرات ، بعيدا عن التجاذبات والخلافات والصراعات التي تقلق شبابنا وشاباتنا وتحدث في نفوسهم ضياعا يوسع الهوة القائمة اساسا بينهم وبين الدولة، وقد يقودهم،ويا للاسف،الى اليأس والهجرة . لذلك دعونا وندعو الى ابقاء الخلافات السياسية تحت سقف الممارسة الديمقراطية ، والارتقاء بالنقاش حول المسائل التي تتباين الاراء حيالها ، الى مستوى راق يبقى ثقة جميع اللبنانيين، لاسيما الجيل الشاب منهم، قائمة بالمؤسسات الدستورية ، ذلك ان اضعاف هذه المؤسسات او تعطيل دورها او التشكيك بشرعيتها التمثيلية ، يؤثر سلبا على احد اهم مقومات صمود وطننا ، ويدفع بشبابنا وشاباتنا الى اليأس من اماكن التغيير او المشاركة في صنع المستقبل .

ايها السادة ،

ان سلامة الاوطان ، مثل السلامة المرورية ، هي فعل ارادة وايمان ، ارادة بالقدرة على صنع الافضل، وايمان بان الوطن يستحق منا جميعا التضحية. فما قيمة الاوطان من دون شبابها وشاباتها ، واي دور لهؤلاء خارج اوطانهم...وقفكم الله...والسلام عليكم .